

ماذا يريد اللقاء المشترك؟

عبد الخبير محمد العامري

لم تكن نتوقع أن تستغل أحزاب اللقاء المشترك الديمقراطية وحرة الرأي والتعبير على هذا النحو المشوه والمدمر والعبيثية التي تسبب للنهج الديمقراطي الوليد في بلادنا..

فلم يعد المشترك يفرق بين ما هو إيجابي وما هو سلبي في التعاطي مع النهج الديمقراطي كوسيلة حضارية للتداول السلمي للسلطة، هذه الأحزاب بكل أسف اتخضت من الديمقراطية وحرة الرأي معللاً لهدم وتدمير كل القيم النبيلة للتعددية وقواعد اللعبة السياسية التي يفترض أنه مهما طغت المصلحة الحزبية لهذا الحزب أو ذلك فإنها لن تكون مقدمة على مصالح الوطن العليا وثوابته وتنميته وتقديمه وإزهاره، منذ الإعلان عن تكوين اللقاء المشترك الذي جمع القلائد.

نعلم أن المصلحة الحزبية كانت وماتزال الدافع الوحيد لتكوينه ولما لم نتوقع أن يصل الأمر بهم أن يخرفوا بقواعد اللعبة السياسية إلى هذا المنزلق الأكثر خطراً على الوطن وثوابته باب إعطائهم فرصة لهم وعساهم يستغلون هذا العفو والتسامح ولكن هذا لم يحصل أبداً.. ولقد جاء العدوان الإجرامي الذي حصل يوم السبت قبل الماضي لينسف ذلك العفو والتسامح مع تلك العناصر الإجرامية خصوصاً وأن أبناء المديرية جمعون على وقف التسامح مع أي عنصر تورط في ذلك الهجوم الإجرامي بل إن هناك توجهات جادة لفتح كل الملفات وكل القضايا ومحاسبة كل من يشتبه أو يبغض ضلوعه في أعمال إجرامية وتخريبية طالت مدينة جعار ومديرية خنزفر بشكل عام.. ولعلنا سنعود مرة أخرى إلى موضوع العفو والتسامح، انه لم ينشل أبداً القضايا الجنائية والقضايا الجسيمة.. فالأفراد المتهمون بالضلع فيها بعضهم ألقى القبض عليه والبعض الآخر ملحق ومطارد من قبل الأجهزة الأمنية.. فوجب علينا التفتيش هنا حتى لا يختلط «حابل» الاستعراض والتحليل، «بنايل» الفهم الخاطئ والتأويل.

والتأويل.
اعمال إجرامية وتخريبية
التطرق إلى سبب عودة نشاط العناصر الإرهابية مجدداً إلى واجهة الأحداث بعد هدوء وسكينة عدة أشهر يتطلب منا العودة قليلاً إلى الوراء وتحديد إلى فترة أحداث جعار المأساوية التي نستطيع أن نؤكد ونحصرها في الفترة من «أواخر العام 2007م» إلى شهر مارس 2009م، فخلال هذه الفترة شهدت مدينة جعار وعدد من مدن ومناطق مديرية خنزفر أحداثاً مأساوية لم يسمع أنها حصلت في أي مكان آخر.. بدأت تلك الأحداث بمواجهات مسلحة عتيفة بين مطلوبين أمنيين وقوات الأمن الحكومية وزرع عبوات ناسفة فتفاجعت المواجهات.. وتطورت الأحداث بعد ذلك لتصل إلى انفجارات أمنية في جعار وكل مناطق ومدن وقرى خنزفر لتبدأ بعد ذلك صفحة أكثر سوداوية وكأبة وشاعة في جعار ومديرية خنزفر بعد أن وصلت الأحداث إلى منعطف خطير تمثل في قيام مجموعة إرهابية بعمليات قتل بشعة تمت بدم بارد نفذها مجموعة من الملتصقين قاموا باعتقال أكثر من أحد عشر مواطناً.. تحت ذرائع منها شرب الخمر وممارسة السحر، ونفذت الكثير من تلك الجرائم في وضع الشبان في الشوارع عملة لمنية جعار وإمام عين عامة الناس في مشهد مأساوي هز مدينة جعار وحولها إلى «مدينة للزعب وللموت»..

وما زالت الأسئلة التي تطرح إلى الآن: من الذي قام بقتل أولئك المواطنين بذلك الأسلوب البشع؛ وهل سيتم كشف النقاب عن الأسباب والدوافع... و... و... أم أن ما حصل سرطانيه النسيان والغموض كماض لا يمكن رجا عهته وتناول أحداثه..

ما حصل بعد ذلك وتحديد مع بدء عمليات القتل هو عمليات نهب الممتلكات العامة في جعار وإحكام الجماعات الإرهابية المسلحة قبضتها بالكامل على جعار وما جاورها في ظل الغياب الكامل للأجهزة الأمنية أو دعوا نقل في

وكانت الأجهزة الأمنية أنها ستصدى بحزم وفوة لكل الأعمال الخارجة على القانون، وإنها لن تسمح أبداً بتحويل محافظة ابن إلى ساحة للغوولين والتخريب والإعمال الإجرامية.. سنددة على أنها لن تسمح لأي كان بالمناجزة بالأمن والاستقرار أو محاولة تحويل محافظة ابن إلى وكه لتنظيم القاعدة وعناصره الإرهابية. وتأتي تحذيرات الأجهزة الأمنية في آين للمدعو طارق الفضلي بعد يومين من ضبطها (١٠) من العناصر الإرهابية ذات الصلة بتنظيم القاعدة التابعة للفضلي.



عودة الرعب إلى جعار

كبيرة، فبعد أيام قليلة تم إعادة المرافق الحكومية من زنجبار عاصمة المحافظة إلى جعار وتم الوفاء أمام مشاكل المواطنين وأوضاع المديرية المتردية وبدأت الأوضاع الطبيعية تعود لجعار وخنزفر بعد أكثر من سنة وسنة أشهر من المعاناة والمآسي التي عصفت بالآلاف المواطنين.

وما نريد أن نشير إليه أن المديرية التي بدأت جراحها لتتلمذ لم تلق تفاعلاً جاداً من جهات الاختصاص خصوصاً قيادة المحافظة.. حيث ظلت منذ منتصف إبريل محرومة من المشاريع الخدمية والتنمية ومحكومة بمركزية قيادة المحافظة التي لم تدفع بعجلة التنمية خصوصاً وأن المديرية قد ورثت وضعاً مالياً صعباً ومديونية هائلة وأوضاعاً متردية.. وبكل تأكيد هذه نقطة تؤخذ على الاستاذ أحمد اليسري الذي كان من المفترض أن يعامل مديرية خنزفر كمنطقة إستراتيجية باعتبارها خرجت من أحداث مؤسفة وصعبة وأوضاعها لا تسر عدواً ولا صديقاً خصوصاً أن المديرية بدأت أحوالها بالتحسن إلى الأفضل والأحسن.. أما قيادة الأمن بالمحافظة فتؤكد أيضاً أنها لم تتفاعل أيضاً مع مديرية خنزفر ووضعها الجديد.. ومع حجم ومقدار التجاهل الذي عانت منه خنزفر وجعار إلا أن القيادات الجديدة للمديرية استطاعت بفضل الله ثم المخلصين والأوفياء المتعاونين أن تنتشل خنزفر من وضع من و«مأساوي إلى وضع آخر مختلف تماماً عما كانت عليه من قبل.. وتوجه بالشكر والعران للقوة الأمنية المكونة من 6٠ فرداً من الشبان الذين تكفلوا وحفظ الأمن وتنفيذ المهام الأمنية في خنزفر منذ منتصف إبريل والآن.. وأشهر التي تلت ذلك ولعل اعتماد أولئك الشبان كقوة رسمية لأن المديرية قد أطلع الصور خصوصاً وأنه كانوا يقومون بمهامهم وواجباتهم على أكمل وجه.

خلايا مترتبة

□ كما نتاولنا موضوع الخلايا الإرهابية النائمة والتي شمل عدداً من أفرادها عفو مشروط فسجد أنهم فهموا الوضع الجديد أن الحال لم يعد كما كان من قبل وهذا ما جعلهم يجدون نشاطهم أو يراقبون ما ستقدم عليه القيادات الجديدة في المديرية تجاههم وإن تاملنا في ذلك فسجد أنها توجهت عقلاً ومسؤولية وصحيفة.. لماذا؟ لأنها تعاملت بمسؤولية مع واقع المديرية فلم تتعجل أبداً في الإقدام على أي عمل مشهور خصوصاً في ظل عدم وجود قوة أمنية، «يقصد هنا القوة الأمنية المكونة من 6٠ فرداً، جلعهم من الشبان والتي تم اعتمادها رسمياً قبل أسبوعين تقريبا إضافة إلى أن توفير عدد من الاحتياجات الأمنية لقيادة الأمن في المديرية قد وفر المناخ المناسب للأجهزة الأمنية ليحت والقاء القبض على اثنين من أخطر المطلوبين أمنياً أواخر الشهر الماضي في مدينة جعار.. وهذا ما أثار غضب الجماعات المسلحة التي رأت في هذا التوجه كسرأ من قبل إن مهمة الرهوي والقاعدة الأمنية الجديدة ستكون أشبه بمجازفة خاسرة فما الذي حصل منذ إبريل 2009م إلى الآن.. تعالوا معي سنستعرض ونتناول سير التطورات والأحداث بحساسة مطلقة حتى نضع النقاط على الحروف..

□ مع بداية العام 2009م وازدياد معاناة المواطنين جراء تفاقم المشاكل والأوضاع المأساوية والتراخي التي كانت سائدة في خنزفر.. جاءت توجيهات القيادة السياسية مطة بفخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية حملة أمنية بإشراف وقيادة الأخ اللواء الركن محمد ناصر أحمد وزير الدفاع تقريبا أواخر شهر مارس 2009م وواكب تلك

□ مع بداية العام 2009م وازدياد معاناة المواطنين جراء تفاقم المشاكل والأوضاع المأساوية والتراخي التي كانت سائدة في خنزفر.. جاءت توجيهات القيادة السياسية مطة بفخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية حملة أمنية بإشراف وقيادة الأخ اللواء الركن محمد ناصر أحمد وزير الدفاع تقريبا أواخر شهر مارس 2009م وواكب تلك

الهجوم الإجرامي الذي نفذته مجموعة مسلحة مكونة من أكثر من 25 فرداً ظهر يوم السبت قبل الماضي على مقر قيادة الأمن العام في مدينة جعار عاد وبقوة طرح عدد من التساؤلات أهمها

ما أسباب ودوافع العودة المفاجأة لشباعات الجماعات الإرهابية المسلحة بعد أشهر من الهدوء والسكينة لمدينة جعار الكبرى وأهم مدن مديرية خنزفر محافظة ابن بشكل عام؟ وهل ستكون الحملة الأمنية الجادة والمكثفة التي تقوم بها الأجهزة الأمنية حالياً في السنيار والآخر في القبض على أعضاء عناصر تلك الجماعة الإجرامية وتقديماً للعدالة لتتأثر جزاءها العادل؟ أم أن هناك من يرى أن باب العفو والتسامح، لا يزال مفتوحاً أمام عناصر إجرامية ضاللة وباغية روعت الأمنيين ونهبت الممتلكات العامة والخاصة وفجرت كثيراً من المرافق الحكومية وعاتت في جعار ومديرية خنزفر هفداً.. معتبرة أن «العفو والتسامح» الذي طال عدداً من عناصرها نوعاً من أنواع الضعف والخضوع يجعلها تتعلم ما تشاء وتتصرف كيفما تشاء ضاربة عرض الحائط بالنظام والقانون وبهيبه الدولة وهذا ما نتلى بوضوح في الهجوم الإرهابي الذي قامت به تلك العناصر ظهر يوم السبت قبل الماضي على مقر قيادة الأمن بصورة مباغتة أسفرت عن استشهاد أحد الجنود..

مصطفى أحمد محمد

ظل وجودها الشكلي وعدم قدرتها على ردع تلك الجماعات المسلحة..

استطاع القول إن قيادة المحافظة لم تول أحداث جعار أي أهمية وإن كانت هناك من معالجات فهي لم تكن متناسبة مع حجم ومقدار ما يحدث في جعار وفي خنزفر بشكل عام. وهناك من قال ويقول إن تلك الأحداث المأساوية قد تكون قوبلت بتجاهل متعمد وهناك من يقول كلاماً قوياً وأكبر من ذلك..

ما حصل بعدها أن الجماعات الإرهابية المسلحة أصبحت بعد ذلك هي الأثر والنهي المسيطر بالمطلق على جعار والمرافق وتهاجم الأسواق وتفرض الجبايات اليومية على الباعة والمخلات التجارية تحت تهديد السلاح وبمكتنا القول إن جعار ومديرية خنزفر أصبحت أواخر 2008م تحت رحمة وتصرف الجماعات الإرهابية المسلحة.

غيباء المعالجات

□ ووصلت أحوال أبناء جعار ومديرية خنزفر إلى أكثر من مأساوية في ظل عدم وجود تحركات جادة تعالج الفوضى والحالة التي تعد مديرينهم ولعل الحل الذي تم اتخاذه آنذاك هو إجراء تغيير مدير عام المديرية بمدير جديد وهذا لم يساعد أبداً في تحسين الأوضاع أو معالجة المأساة التي تصعب بخنزفر ومدينة جعار بل إن نشاطات الجماعة الإرهابية المسلحة أخذت تزداد وتتخذ منحى إجرامياً آخر تمثل في زيادة حالات اختطاف السيارات الحكومية وغيرها من الأعمال الإجرامية الأخرى ولعل المدير الجديد لمديرية خنزفر لم ينجح في مهمته لعدة أسباب منها: أنه قليل الخبرة في إدارة مديرية تمثل أكبر وأهم وإير مديرين آيين وتشمل مدنًا وقرى ومناطق تتوزع على مساحة جغرافية تزيد عن 34000 كم2.. كما أن هذه المديرية هي أكبر ومديرات آيين من حيث الكثافة السكانية.. أما تأنيها: فيتمثل بامتداد الأحداث المأساوية والإجرامية إلى مناطق ومدن أخرى غير جعار في ظل قيادة غير فاعلة وصور أمنياً ولعل هذا ما زاد الطين بلة.. وبكل تأكيد فإن مذين السنين مدعاة لقولنا إن تغيير مدير عام خنزفر آنذاك لم يكن ذا جدوى تذكر.

حملة أمنية

□ مع بداية العام 2009م وازدياد معاناة المواطنين جراء تفاقم المشاكل والأوضاع المأساوية والتراخي التي كانت سائدة في خنزفر.. جاءت توجيهات القيادة السياسية مطة بفخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية حملة أمنية بإشراف وقيادة الأخ اللواء الركن محمد ناصر أحمد وزير الدفاع تقريبا أواخر شهر مارس 2009م وواكب تلك

لم تتناسب مع حجم الأحداث

□ استطيع القول إن قيادة المحافظة لم تول أحداث جعار أي أهمية وإن كانت هناك من معالجات فهي لم تكن متناسبة مع حجم ومقدار ما يحدث في جعار وفي خنزفر بشكل عام. وهناك من قال ويقول إن تلك الأحداث المأساوية قد تكون قوبلت بتجاهل متعمد وهناك من يقول كلاماً قوياً وأكبر من ذلك..

غياب المعالجات

□ ووصلت أحوال أبناء جعار ومديرية خنزفر إلى أكثر من مأساوية في ظل عدم وجود تحركات جادة تعالج الفوضى والحالة التي تعد مديرينهم ولعل الحل الذي تم اتخاذه آنذاك هو إجراء تغيير مدير عام المديرية بمدير جديد وهذا لم يساعد أبداً في تحسين الأوضاع أو معالجة المأساة التي تصعب بخنزفر ومدينة جعار بل إن نشاطات الجماعة الإرهابية المسلحة أخذت تزداد وتتخذ منحى إجرامياً آخر تمثل في زيادة حالات اختطاف السيارات الحكومية وغيرها من الأعمال الإجرامية الأخرى ولعل المدير الجديد لمديرية خنزفر لم ينجح في مهمته لعدة أسباب منها: أنه قليل الخبرة في إدارة مديرية تمثل أكبر وأهم وإير مديرين آيين وتشمل مدنًا وقرى ومناطق تتوزع على مساحة جغرافية تزيد عن 34000 كم2.. كما أن هذه المديرية هي أكبر ومديرات آيين من حيث الكثافة السكانية.. أما تأنيها: فيتمثل بامتداد الأحداث المأساوية والإجرامية إلى مناطق ومدن أخرى غير جعار في ظل قيادة غير فاعلة وصور أمنياً ولعل هذا ما زاد الطين بلة.. وبكل تأكيد فإن مذين السنين مدعاة لقولنا إن تغيير مدير عام خنزفر آنذاك لم يكن ذا جدوى تذكر.

حملة أمنية

□ مع بداية العام 2009م وازدياد معاناة المواطنين جراء تفاقم المشاكل والأوضاع المأساوية والتراخي التي كانت سائدة في خنزفر.. جاءت توجيهات القيادة السياسية مطة بفخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية حملة أمنية بإشراف وقيادة الأخ اللواء الركن محمد ناصر أحمد وزير الدفاع تقريبا أواخر شهر مارس 2009م وواكب تلك

إشهار حركة التصدي لأصحاب المشاريع المريضة

□ كشفت شخصيات سياسية بعينية في محافظة الضالع عن تأسيس حركة «نصدي» التي سوف تقصدي لأصحاب المشاريع الصغيرة مثل المشاريع التشاركية والمناطقية ومواجهة مخبري ثقافة الإرهاب والكرهية في أوساط المجتمع اليمني الواحد. وذكر المتحدث باسم حركة «نصدي» مدير الدرعان أن الحركة بعينية وطنية شعبية غير حكومية تأسست في 2009م وتدعو للتصدي لأصحاب المشاريع الصغيرة الذين يحاولون نعتيت الوطن الكبير إلى أجزاء صغيرة متناحرة ومتصارعة. موضحاً أنها تضم عدداً من الشخصيات الوطنية والنضالية والكوادر المؤهلة من مختلف أرجاء الوطن ونخبة من الكتّاب والصحفين اليمنيين الذين سوف يكون لهم دور بارز في التصدي للأرهابيين والإنفصاليين والإماميين والمخربين والفاستين وكل أصحاب المشاريع الصغيرة من المنامرين ضد الوطن والمتجارين بدماء شعبه وحياة أجياله بالقمع والكلمة الحرة والشجاعة التي تقاوم العلواء والخونة وتتصدى لمشاريعهم الظلامية الخبيثة. متنبيراً إلى أنه سوف تستكمل جميع إجراءات التأسيس في الأيام القليلة القادمة وتعلن عن مقدراتها في مختلف محافظات الجمهورية. وإن هناك مبادرات خاصة لفتح فروع للحركة في جميع المحافظات وأن المقر الرئيسي لها سيكون في العاصمة صنعاء. موضحاً أن شخصية وطنية كبيرة سوف تتولى منصب رئيس الحركة، كما سيتم الإعلان عن بقية القيادات قريباً. □



بعد ضبط عشرة إرهابيين من أتباعه

الأمن يحذر الفضلي ويؤكد أن آيين لن تكون وكراً لـ «القاعدة»

□ كانت الأجهزة الأمنية بمحافظه آيين إن المنعصور طرق الفضلي تحوّل إلى منظة للمعاصر الإرهابية من تنظيم القاعدة والخارجين على القانون بمحافظه آيين. وحذرت من معية العيب بالأمن والاستقرار في المحافظة. مشيرة إلى أن العديد من الاختلالات الأمنية التي وقعت في الأونة الأخيرة تشير إلى تورط عناصر محسوبة على الفضلي في تلك الأعمال الإجرامية التي استهدفت الأمن والاستقرار في المحافظة.

□ وأكد الأجهزة الأمنية أنها ستصدى بحزم وفوة لكل الأعمال الخارجة على القانون، وإنها لن تسمح أبداً بتحويل محافظة آيين إلى ساحة للغوولين والتخريب والإعمال الإجرامية.. سنددة على أنها لن تسمح لأي كان بالمناجزة بالأمن والاستقرار أو محاولة تحويل محافظة آيين إلى وكه لتنظيم القاعدة وعناصره الإرهابية. وتأتي تحذيرات الأجهزة الأمنية في آيين للمدعو طارق الفضلي بعد يومين من ضبطها (10) من العناصر الإرهابية ذات الصلة بتنظيم القاعدة التابعة للفضلي.



الأمين على دمة عدد من الأعمال الإرهابية والتخريبية. وقال المصدر: إن المدعو «سميع أحمد عوض الحلبة» من جماعة سامي ديان زعيم خلية القاعدة في آيين ضابط في منطقة حرض أثناء محاولته الفرار إلى خارج الأراضي اليمنية وأن المذكور متورط في قضية مقتل الجنود المرافقين لمدير أمن محافظة آيين وحفظ الوكيل المساعد لمحافظة آيين عادل الصبري. □